

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠١٠/٥/١٣

أزمة في حزب «الجبهة» عقب ترجيح الغزالي كفة التصديق لمقاطعة الانتخابات

كتب - سمير السيد:

وآثار التدخل الحاسم لرئيس الحزب في نهاية الاجتماع بالتصويت لمصلحة قرار المقاطعة، غضب تيار الإصلاح الذي أعلن رفضه القرار على الرغم من أخطار الحزب من قبل ٥ أعضاء تغيبوا عن الاجتماع بتأييدهم للمقاطعة. وتصاعدت وتيرة الأحداث عندما وجه محمد منصور أحد قيادات تيار «التغيير» الرفض للمشاركة في الانتخابات وفقا للقواعد الحالية للعبة السياسية، اتهامات مبطنة لمارجريت عازر الأمين العام للحزب إحدى قيادات تيار «الإصلاح» بالتجهيز لصفقة تعين على أثرها بمجلس الشعب في دورته المقبلة. واشعلت هذه الاتهامات الموقف الذي كاد يتطور إلى اشتباكات بالأيدي بين الفريقين، بعدما دفعت عازر ببطان قرار المقاطعة لعدم شرعية الهيئة العليا استنادا لعدم أخطار لجنة الأحزاب بمجلس الشورى بتشكيلها ومخالفتها لاتحة الحزب لجهة أن أغلبية أعضائها معينين من قبل رئيس الحزب.

ودخل الدكتور الغزالي حرب خط المواجهة، محذرا عازر من أن ادعاءات عدم شرعية الهيئة ستؤدي إلى تخريب الحزب، وتساعل حرب موجهها كلامه لعازر أين كانت هذه الادعاءات من قبل ولماذا لم تطلب تطبيق اللائحة وانت الأمين العام للحزب.

غير أن الدكتور إبراهيم نوار أحد قيادات «التغيير» رفض ادعاءات عازر بأن أغلبية أعضاء الهيئة العليا من المعينين، وأشار إلى أن الأعضاء المعينيين في الهيئة بالمخالفة لللائحة هم في الأصل أمراء أحزاب فازوا بالتركية ولهم نفس الموقع القانوني للمنتخبين، لافتا إلى أن عازر قامت بإصدار قرار بتعيينهم بدلا من إعلان فوزهم بالتركية وطالب نوار بضرورة إعادة صياغة لاتحة جديدة للحزب تغلق أبواب الانشقاقات. وتثير الأزمة المالية مخاوف المراقبين من أن يلقي الحزب الجبهة مصير الأحزاب الهشة التي تتنازعها الانشقاقات الداخلية.

دخل حزب الجبهة الديمقراطية في أزمة مفتوحة اثر رفع تيار «الإصلاح» المطالب بالمشاركة في الانتخابات بعدم شرعية الهيئة العليا للحزب، ردا على التصويت الحاسم لرئيس الحزب الدكتور أسامة الغزالي حرب لمصلحة قرار المقاطعة مرجحا كفة تيار «التغيير» خلال اجتماع عاصف للهيئة العليا عقد أمس الأول لإعادة النظر في القرار. واندلعت الأزمة عقب الاجتماع الذي اسفر عن تجديد قرار المقاطعة بأغلبية ١٧ صوتا مقابل ١٦ وفي غياب ١٥ آخرين وبعد رفض تيار «الإصلاح» اعتماد التصويت الإلكتروني أو عبر التفويض المكتوب على الرغم من عدم مخالفته لللائحة الحزب.



تداعيات الأزمة تبدو على اجتماع الهيئة العليا لـ «الجبهة»
[تصوير: عبدالحميد عيد]